بعد خروجهم عن حد الاستواء من نوازل الجهاد وضلاعها والبيوع بان المشتري
القيام فيها عظيم وكان مبيتا للغرض المقصود من البيع وبما يقضي
التطوع المذكور في مثل هذا ونحوه وكتب الى ان صار عاجزا الى هذه
العمل الاوضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله الى حين توفي جاء
المحرر له تصير في رضوان الله عنه وامتع المسلمين بحياته جواب عن
مسئلة رجل باع دارا من رجل وقبض الثمن ثم ان البايع بين للمشتري
ان الكسب دار بحيث لو اراد تطوع له المشتري مع ذلك ما يقوم عليه
يعيب يجبر معه اثم للوارد تعرضه وكما جبرانها وفيه شكلها
ووقفت في خلده في عطيته كانت تحتها خارقة للعادة ما يذكر معونها
تحت طوع وداد ومشيئ من الله جاريين خارج الوارد ما ابيا ان تكسر منها
شيء على الله. وما الى الجبران والاسلام فما وصل هذا ومفصل يعسر
جل البلد جلا ايضا مع ذلك الخلاف وخارج الوارد وبسببه ايضا
كما هنا الجبران وما مشهور للمشتري في قبضه. من ذلك بوجه يحل هذا
البيع عما هو الوجه في صحته او ما ان لم يعين فعل المشتري على البايع
رجوع في قيمة هذا العيب القديم الذي بسببه تعرض الوارد لكونه
لم يخص بحال من حيز التطوع وما يمكن عسى ان يكون مثل هذا
فيما لنا علم بالعادة ان المشتري لو كان له شعور بشيء من ذلك لم
يقدم على الشراء بوجه فضلا او يتطوع له وما يكون له مقدم في ذلك
وتدعو عما الوجه المذكور عاجل فلا فيام لم ثم الكثير الذي
يحيط عادة الوارد المتطوع به او لا ثم يرد المشتري حيز النقص وما بقي
له البايع كونه من عوضه وما سعه من ثمنه واذا وقع فحلا مع هما
والعيب اذا اشتري على عادة الوجه هل هو عاجل ام لا وايضا فان
الضرر لم يقع في اصله واذا وقع ما وفي قيمته الغابر نا مثل فيما حاجا

البلد

ما جرى

ما هو من ذلك ايضا. الله والله تعالى يحوطكم انه بمنه والسلام
الاتم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته فاجبته ما نصه الحمد لله
تعالى وحده واياه اسأله صلاحه وبه اثق التوفيق بفضله الجواب ان
تطوع المشتاع للبايع بعيوب المبيع لا يمنع الرد في ذلك له
سر الم ما ان العادة الفاشية الضابطة حاكمة برخول المشتاع على
السلامة من العيوب التي وضعها الصانع احلا لها بشكل المبيع
او معظمه والوارد الى العوار او الاعم اذا اسلوبا معتادا عند الاكثرية من
غير خلاف وقد وقع لهم ذلك في انواع من بضعه كالفقوس والسلاح
والرماح والاجاج والوكالات والاواني والدهانات والقزوز والاصباغ
والمواشي والاوقاف وكتب العلم مما مضمونة مللا بخ. اثبت ذلك
واستغنى. اصول وفروع على الجزم به وتشهق العوارض الاعم اغلبا كما ذكر
في الصباغات وصباغ العلم باو التبني على ذلك بعدم اعتبار هذه
العيوب البادحة المحلة امرا ظاهرا لا ينازع فيه احد من اهل الفضلة
فاذا تقطع بان المشتاع لو اطلع على بعض العوار في جنبة على ما
انكشف له الاتي وبان من العيوب المضمونة على المبيع والخارجة
للعادة التي لم تخطر ببال العاقل الا بالاضطرار اذا تحلت لدى عن جنبة
عن الاعلى اجمالة ولو باده نزيع. من التوابعة الخفي اذا ما تسمح نفسه فاضل
بما يباع به مقصود الشرع في الفسخ. وفضلا عما يوجب صعبا وعسادا
في الغالبة ما يقال لا يزال الاتي جاريا في صاحبي العوارض الاقتصار على
مرور الصيف والاعصار مع كون الوارد معكوسا بالكتمان مستورا عن عين
الغالطي البيا وقع يكون بحيث مكسس او عيب وما ينكر هو امتنى من جملة
العفو وحالات الضرورية جا فتقضي وقوع العفو عليه على ظاهر الامر
دون باطنه وبحثتم بقول ما الجمع العتبية: كل ما يباع وكان